تقييم منظمة البوصلة
لأعمال مجلس نواب الشعب
خلال نصف الدّورة البرلمانية الخامسة

أكتوبر 2018 - فيفري 2019

مرصد مجلس

البوصلة

تمهيد : عندما يعود المجلس، رغما عنه، إلى مركز الحياة السياسية

الإطار

يندرج هذا التقرير في إطار تقييم منظمة البوصلة لأشغال مجلس نواب الشعب خلال النصف الأول من الدورة البرلمانية الخامسة والأخيرة لأول مدة نيابية بعد المصادقة على دستور 2014، أي الأشهر الممتدة من أكتوبر 2018 إلى فيفري 2019.

مناخ سياسي غير مستقرّ

تأتي بداية الدورة البرلمانية الخامسة بعد صائفة طغت عليها الأزمة بين قيادة حركة نداء تونس ورئيس الحكومة يوسف الشاهد، التي تحولت سريعا إلى أزمة بين رأسي السلطة التنفيذية. فقد تعطّل مسار قرطاج 2 بسبب الخلاف حول النقطة 64، المتعلقة بـ"تحوير حكومي شامل"، وهو ما يعني تغيير رئيس الحكومة. إلا أن هذا الأخير لم يتقدم باستقالته، ولم يعرض حكومته على البرلمان لتجديد الثقة رغم الضغوط التي مورست عليه، ولا رئيس الجمهورية استعمل، من جهته، الفصل 99 من الدستور لعرض الأمر على المجلس، ولا النواب بادروا بلائحة لوم. رغم هذا، فإن مجلس نواب الشعب عاد إلى مركز الحياة السياسية، وكان الرهان هو توفير أغلبية 109 نائبا ونائبة لمساندة رئيس الحكومة. هذا الصراع أدى إلى تقلبات غير مسبوقة في تركيبة الكتل، وانشقاقات وانصهارات وتغيّر للأغلبية الحاكمة طبعت بداية الدورة البرلمانية الخامسة، وأثرت بشكل ملحوظ على مردود المجلس، إذ عطّلت تركيز اللجان، وأدّت إلى تغيّر مستمر في تركيبتها، وهو ما من شأنه عرقلة المسار التشريعي والتأثير على جودة النصوص القانونية.

مهام متراكمة تزاحمها أولويات مستعجلة

لم يتمكن مجلس نواب الشعب خلال الدورة البرلمانية المنقضية (2017-2018) من إتمام المهام المحمولة على عاتقه والتي على رأسها تجديد ثلث أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و انتخاب رئيس جديد لها إلى جانب استكمال إرساء الهيئات الدستورية المتبقية، وخاصة المحكمة الدستورية، التي تجاوزنا الأجل الدستوري لإرسائها بأكثر من 3 سنوات.

زد على ذلك تنامي عدد المبادرات التشريعية التي لم يستكمل النظر فيها، و الذي بلغ عددها 114 ، من بينهم مشروع القانون الأساسي للميزانية، الذي يمثّل الدستور المالي للبلاد، والذي تم إيداعه بمكتب المجلس مع بداية الدورة البرلمانية الثانية بتاريخ 20 نوفمبر 2015 من قبل وزارة المالية ولم تشرع لجنة الماليّة في النظر فيه إلا في أواخر الدورة البرلمانيّة الثالثة في جويلية 2017.

إلى جانب مشاريع القوانين المنظمة للهيئات الدستورية و تحديدا مشروع القانون المنظم لهيئة التنمية المستدامة و حقوق الأجيال القادمة و مشروع القانون المنظم لهيئة الاتصال السمعي البصري ومشروع القانون المتعلق بضبط اختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والإجراءات المتبعة لديها.

فضلا عن مشروع القانون عدد 2016/59 المتعلق بتنظيم محاضن ورياض الأطفال[1] الذي يعدّ المثال النموذجي عن منوال عمل المجلس الذي لا يحتكم إلى برنامج محدّد مسبقا وإنما يتغيّر كلّ ما طرأ طارئ على الساحة الوطنية.

إذ أن هذا المشروع تم إيداعه يوم 27 جويلية 2016 من قبل وزارة المرأة والأسرة والطفولة ثم بقي يناقش في لجنة الصحة والشّؤون الاجتماعية من 29 ديسمبر 2016 إلى غاية 13 أفريل 2017 ليحال على الجلسة العامة و يبقى طيّ النسيان منذ ذاك الحين إلى أن تأتي حادثة "المدرسة القرآنية" بالرقاب ليستعجل المجلس النظر فيه دون أن تتمّ المصادقة عليه إلى غاية الآن.

و يرجى التعطيل بالأساس إلى تباين مواقف الكتل حول تأويل الفصل الثالث[2] الذي يعرّف روضة الأطفال و تحديدا عبارة "هويتهم العربية الإسلامية" التي اضافتها لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية و التي انجر عنها سقوط الفصل 3 لحظة التصويت عليه في الجلسة العامة و تبعا لذلك سقوط باقي فصول مشروع القانون التي تليه دون أن يكون هناك خلاف واضح حولها.

كلّ هذه التراكمات والرهانات و المجلس قاب قوسين أو أدنى من مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019 و من ضرورة المصادقة عليه قبل حلول 10 ديسمبر 2018 والذي استغرق منه 41 إجتماع لجنة توافقها 198 ساعة عمل و 15 جلسة عامّة توافقها 132 ساعة عمل خلال شهري نوفمبر و ديسمبر. ورغم أن مناقشة مشروع قانون المالية تتطلب على الأقل شهرا من العمل في المجلس، إلا أنه لم تتم برمجة دورة برلمانية استثنائية لانجاز الأوليات الأكثر استعجالا مثلما جرت العادة. كما أن الانطلاقة الفعلية للدورة الخامسة تأخرت كثيرا، وذلك نظرا للتقلبات التي شهدتها تركيبة الكتل.

1- https://www.facebook.com/watch/?v=305675770147769

2- يقصد بروضة الأطفال على معنى هذا القانون المؤسسة التربوية الاجتماعية التي يؤمها الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ثلاث وست سنوات ويتم فيها التعهد بهم تربويا بما يساهم في نموهم الذهني والبدني والنفسي والحركي والعاطفي والاجتماعي ، من خلال تنشئتهم، بالتعاون مع الوسط العائلي، على محبة الوطن وثقافة حقوق الإنسان والاحترام المتبادل وقيم التسامح ونبذ العنف والكراهية والتمييز وتأصيلهم في هويتهم العربية الإسلامية مع التفتح على الثقافات الأخرى وتنشيطهم وتأطيرهم وحمايتهم بما يتلاءم مع احتياجاتهم النمائية

تقلبات غير مسبوقة في تركيبة الكتل

لعلّ أهم ما ميّز بداية الدورة البرلمانية الخامسة هو التغير المستمر لتركيبة الكتل. شملت هذه التقلبات خاصة كتلتي الائتلاف الوطني ونداء تونس، اللتين تنافستا على المركز الثاني من حيث عدد النواب.

وقد كانت الدورة البرلمانية الخامسة قد بدأت مع إعلان تكوين كتلة الائتلاف الوطني، التي جمعت نواب الكتلة الوطنية، مع نواب كتلة الاتحاد الوطني الحر (اللتان انحلتا نتيجة لذلك) ومجموعة من النواب المستقيلين من كتل نداء تونس ومشروع تونس، لتحتل المرتبة الثانية في البرلمان بـ47 نائبا.

إلا أن نواب الاتحاد الوطني الحر انسحبوا بعد بضعة أسابيع من كتلة الائتلاف الوطني، لينضموا إلى كتلة نداء تونس، بعد انصهار الحزبين وتولي سليم الرياحي الأمانة العامة لنداء تونس، لتعود كتلة نداء تونس (مؤقتا) إلى المركز الثاني، قبل أن يستقيل عدد منهم من كتلة النداء، ليصبحوا مستقلين، وتتراجع الكتلة إلى المركز الثالث.

وبهذه الانشقاقات، فقدت كتلة نداء تونس أكثر من نصف نوابها منذ بداية المدة النيابية، ليتوزعوا على كتل مشروع تونس والائتلاف الوطني. هذا النزيف دفعها إلى التقدم بمقترح تعديل للقانون الانتخابي لمنع "السياحة البرلمانية"[3].

ولئن مثّل التنافس على مرتبة الكتلة الثانية رهانا جدّيا بين نداء تونس والائتلاف الوطني، إلا أن الرهان الأكبر كان مدى توفر أغلبية مطلقة (109 نائب ونائبة) لمساندة رئيس الحكومة ومنح الثقة للوزراء المشمولين بالتحوير الوزاري، وهو ما تمّ في جلسة 12 نوفمبر، خاصة مع ضمّ كتلة مشروع تونس إلى الأغلبية الحاكمة. ورغم توفر أغلبية مساندة للحكومة من أكثر من 120 نائبا، إلا أنها كانت عاجزة على تمرير مشاريع قوانين مهمة، بسبب تفاقم ظاهرة غياب النواب.

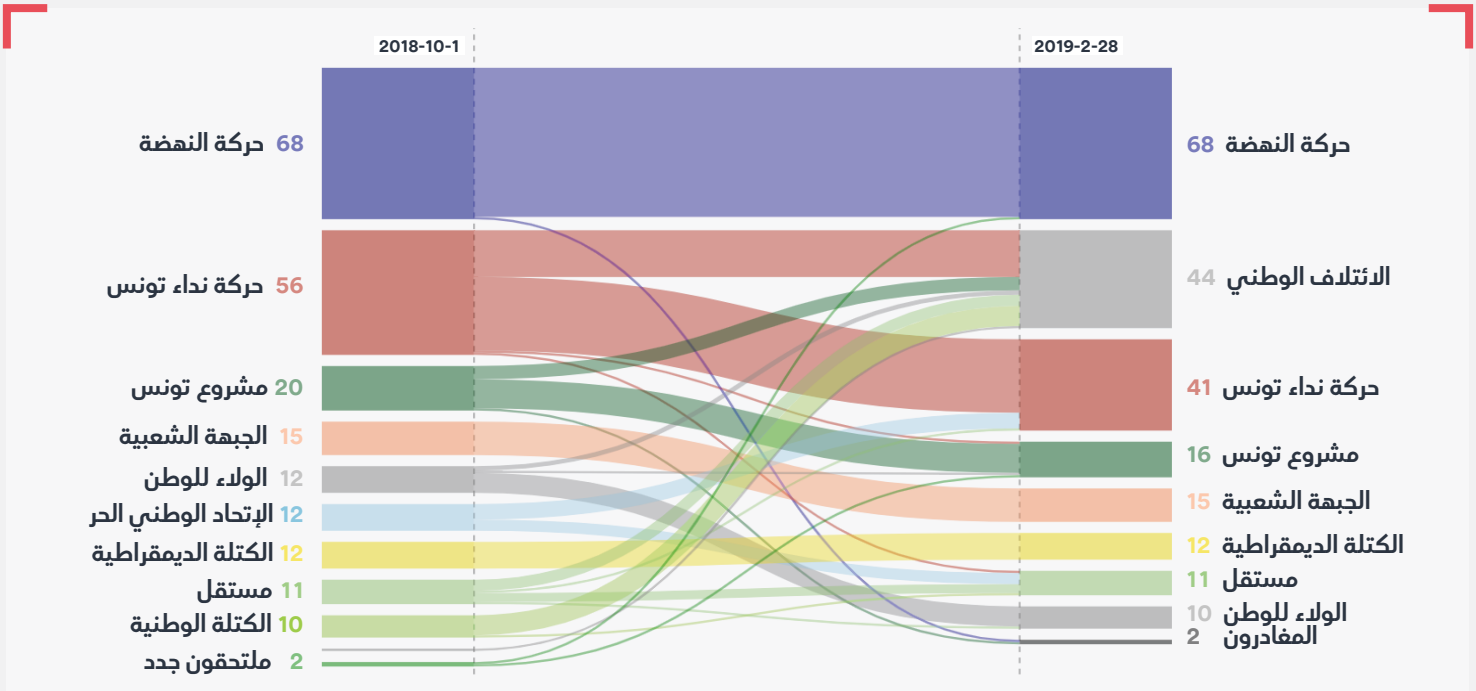

مركاتو الكتل البرلمانية لمجلس نواب الشعب من 2018/10/01 إلى 2019/02/28

3- https://bit.ly/2BYW3oZ

تفاقم ظاهرة غياب النواب

شهدت أشغال المجلس تراخيا ملحوظا منذ المصادقة على قانون المالية، والسبب هو خاصة تراجع حضور النواب في أشغال المجلس لجانا و جلسة عامة. وقد أدت غيابات النواب إلى سقوط مشروع قانون مهمّ، وهو المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 72 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلّق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي بنتيجة: [4]

ورغم المصادقة على فصوله الستة، سقط مشروع القانون إثر التصويت عليه برمّته نظرا لعدم توفّر الأغلبية اللّازمة لتمريره وهي أغلبية الحاضرين على أن لا تقلّ عن الثلث (أي 73 صوتا موافقا).

وبعد أن سقط في السنة الماضية مشروع قانون موافقة على قرض لنفس السبب[5]، فإن سقوط مشروع قانون بمثل هذه الأهمية يعدّ سابقة أثارت استياءا كبيرا.

وعوض أن يتدارك النواب الأمر وتتحسّن نسب الحضور، فإن الحلّ الذي وجده المجلس لتفادي تكرار الأمر هو تأجيل الجلسات العامة المخصصة للتصويت، وتغيير جدول أعمال جلسات أخرى لتفادي المرور إلى التصويت. وبذلك تعطّل العمل التشريعي للجلسة العامة كثيرا، رغم وجود أولويات مستعجلة من قبيل مناقشة مشروع القانون الأساسي للميزانية أو مشروع القانون المنقح لقانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

ناهيك عن التأجيلات التي تتمّ صلب اللّجان القارّة والخاصة بسبب عدم حضور العدد الكافي من الأعضاء في غالب الأحيان (بعض اللّجان تشرع في أشغالها بحضور 3 نواب فقط بما في ذلك رئيس اللّجنة)، بل وعدم حضور أي عضو منها كما حصل في الاجتماع المبرمج للجنة التشريع العام يوم 06 فيفري. وبالتالي فإن تفاقم ظاهرة غياب النواب عطّلت كثيرا العمل التشريعي للمجلس.

4- تجدون في الرابط أسفله نتائج التصويت المتعلقة بمشروع القانون عدد 2018/56
https://majles.marsad.tn/2014/vote/5c45936a4f24d0356749c8e3

5- تفاصيل القرض

مجهود تشريعي دون المأمول

رغم البدايات المتعثرة التي عرفتها الدورة النيابية الخامسة, إلا أن المجلس قد شهد خلال هذه الفترة الوجيزة عددا من المحطات الجديرة بالذكر أهمها المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلّق بهيئة حقوق الإنسان[6] ومشروع القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري[7] واللّذان سبق وأن أتمّ المجلس مناقشتهما خلال الدورة البرلمانية الرابعة ولم تبق للدورة الحالية سوى مهمّة التصويت عليهما في الجلسة العامة.

إلى جانب المصادقة على مشروع القانون المنقح لقانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال[8] ومشروع القانون الأساسي للميزانية[9] ومشروع القانون الأساسي المتعلق لاحداث برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين 35 مشروع قانون مصادق عليه خلال الفترة التي يعنى بها هذا التقرير, كان نصيب الأسد لمشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض.

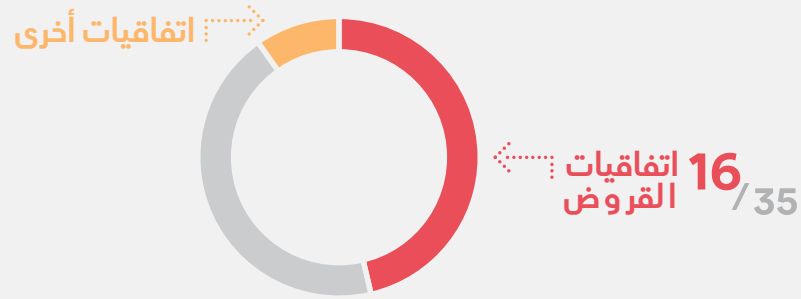

فيما تزال عدة مشاريع قوانين قيد النقاش صلب اللّجان التشريعية, على غرار:

- مشروع القانون الأساسي المتعلق بضبط اختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والإجراءات المتبعة لديها[10] الذي هو من أنظار لجنة التشريع العام
- مشروع القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية[11] و مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ[12] اللّذان هما من أنظار لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
- مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة[13] الذي هو من أنظار لجنة الصناعة
- مقترح القانون الأساسي المتعلق بوضع إطار قانوني لأجهزة المخابرات و الاستعلامات العامة[14] الذي هو من أنظار لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح
- مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري[15] الذي هو من أنظار لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
- مشروع القانون الأساسي المتعلق بإتمام مجلة الأحوال الشخصية[16] الذي هو من أنظار لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

6- https://majles.marsad.tn/2014/lois/578f86d2cf441205fde3afb1/texte
7- https://majles.marsad.tn/2014/lois/5a6e09964f24d07616046849/texte
8- https://majles.marsad.tn/2014/lois/55157b1e12bdaa55e64cde6f/texte
9- https://majles.marsad.tn/2014/lois/56aa22a812bdaa42423b4faa/texte
10- https://majles.marsad.tn/2014/lois/577083e8cf441234909a8268/texte
11- https://majles.marsad.tn/2014/lois/5accf1ef4f24d0075a86fae9/texte
12- https://majles.marsad.tn/2014/lois/5c07f71e4f24d00ad93d3c43/texte
13- https://majles.marsad.tn/2014/lois/5bc0bad84f24d00ad93d38c5/texte
14- https://majles.marsad.tn/2014/lois/5c0646b94f24d00ad93d3bde/texte
15- https://majles.marsad.tn/2014/lois/5a2e73184f24d07616046590/texte
16- https://majles.marsad.tn/2014/lois/5c07bb474f24d00ad93d3c0e/texte

على الرّغم من أهميّته ومن المكانة التي يحتلها الدور الرقابي للسلطة التشريعية في النظم البرلمانيّة وشبه البرلمانيّة إلا أنّ مراقبة مجلس نواب الشعب للسلطة التنفيذية خلال الأشهر الخمس الأولى يتّسم بضعف الجدية، والنقص في الشفافية وكذلك بالمناسبتية.

جلسات حوار مناسباتية

ويتجلّى الطابع المناسباتي للدور الرقابي للمجلس خاصّة في عدم إنتظام برمجة جلسات الحوار مع الحكومة والتي حسب النظام الداخلي يجب أن تبرمج مرّة كلّ شهر.

ولئن عقد المجلس 4 جلسات حوار خلال الأشهر الخمس الأولى من هذه الدورة، إلا أن الطابع الشهري المنصوص عليه بالنظام الدّاخلي لم يتم احترامه. إذ لم تتم برمجة أي جلسة حوار خلال أشهر أكتوبر، ديسمبر وجانفي، في حين عقدت جلسة حوار خلال شهر نوفمبر مع كلّ من وزير الداخليّة ووزير العدل حول ما عرف بالجهاز السرّي، وتمّت برمجة ثلاث جلسات حوار خلال شهر فيفري فقط. تعلقت هذه الجلسات بمواضيع الترفيع في نسبة الفائدة المديرية، وحادثة مدرسة الرقاب وملف الأملاك المصادرة. والملاحظ أن جميع هذه الجلسات أتت كردّة فعل على أحداث طرأت على الساحة السياسية والاقتصادية للبلاد، عوضا عن التوّجهات العامة والسياسات القطاعية كما ينصّ عليه النظام الدّاخلي.

جلسات أسئلة شفاهيّة صوريّة على تعدّدها

عقد مجلس نواب الشعب خلال النصف الأوّل من الدّورة البرلمانيّة 13 جلسة عامة مخصصة لتوجيه أسئلة شفاهيّة طرح خلالها 98 سؤالا موجّها لـ15عضو/ة من الحكومة. تصدّر وزير الفلاحة قائمة الوزراء والوزيرات الأكثر تلقيا للأسئلة الشفاهية بـ13 سؤالا يليه وزير الشؤون الاجتماعيّة بـ 12 سؤالا.أما في ما يخصّ الكتل الأكثر طرحا للأسئلة الشفاهيّة فقد تصدّرت الكتلة الديمقراطيّة المرتبة الأولى ب33 سؤالا، أي أكثر من ثلث الأسئلة الشفاهية، وبمعدّل 2,75 سؤالا لكلّ نائب/ة، تليها كتلة حركة النهضة ب24 سؤالا، أي بمعدّل 0,35 سؤالا لكلّ نائب/ة، في حين لم يطرح نواب/نائبات كتلتي مشروع تونس والولاء للوطن أي سؤال شفاهي خلال نصف الدورة البرلمانية الخامسة[17].

ولعّل أبرز ما يميّز هذه الجلسات هو ضعف حضور النواب، فعلى الرّغم من تنفيذ قرار مكتب المجلس في أواخر الدّورة البرلمانيّة الرابعة بخصوص تغيير برمجة هذه الجلسات لتصبح خلال الأسبوع عوضا عن أيّام السبت، إلا أنّ حضور النواب ظل يقتصر تقريبا على النواب/النائبات المعنيين بالسؤال دون غيرهم.

أسئلة كتابيّة لا تنشر

نشر مجلس نواب الشعب على موقعه الرسمي، منذ بداية الدورة الخامسة وإلى غاية شهر فيفري، 208 إجابة من أعضاء الحكومة على أسئلة كتابية طرحها النواب/ النائبات.

إلا أنّه لم ينشر كلّ الأسئلة المطروحة، إذ أن الأسئلة التي لم تتلق اجابة من الوزراء لا تنشر. وقد بلغ عدد الأسئلة المطروحة في شهر جانفي فقط 282 سؤالا، حسب النشريّة الشهريّة لمجلس نواب الشعب.

17- يمكنكم الاطلاع على أكثر تفاصيل حول الجلسات العامة المخصصة لتوجيه أسئلة شفاهية لأعضاء الحكومة بالصفحة 23 من التقرير

هـذا التعتيـم لا يسـمح بتقييـم الـدور الرقابـي للنواب/النائبـات عـن طريـق الأسـئلة الشـفاهية، ولا حتـى بمعرفـة عـدد ومحتـوى الأسـئلة المطروحـة والنـواب المتقدميـن بهـا، وخاصـة الطـرف الحكومـي المعنـي ومدى استجابته لها.

اللجان الخاصّة ... استماعات عدّة مقابل متابعة رقابيّة ضبابيّة

كما انّه خلال الخمسة أشهر الأولى من الدّورة البرلمانيّة الخامسة عقدت اللجان الخاصّة 28 جلسة استماع لجهات مختلفة (حكوميّة، هيئات دستوريّة و مجتمع مدني)[18]

إلا أنّها لم تقم بصياغة تقاريرها الرّقابيّة و لم تنشرها على موقع المجلس أو تعرضها على الجلسة العامّة باستثناء لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام التي عرضت يوم 18 فيفري تقريرها حول منظومة المصادرة والتصرف والإسترجاع بالتزامن مع جلسة حوار مع الحكومة في الغرض[19].

لجان التحقيق .. الحاضر الغائب

على الرغم من انّ لجان التحقيق البرلمانية أثبتت ضعف مردوديتها وعدم نجاعتها الاّ انّنا خلال الأشهر الخمس الأولى من الدورة البرلمانية الأخيرة لا نزال نسمع عن تشكيل لجان تحقيق جديدة حيث تم تكوين لجنة تحقيق رابعة على إثر أحداث الفيضانات التي جدّت بولاية نابل خلال شهر سبتمبر المنقضي (دون الإعلان عن تركيبتها الى حد الان).

كما أمضى نواب/نائبات الجبهة الشعبية ونواب/نائبات الكتلة الديمقراطية وعددا من النواب/النائبات غير المنتمين على عريضة لطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية أخرى جديدة للتحقيق في مسألة عجز الميزان التجاري تترأسها المعارضة في أواخر شهر جانفي حسب الفصل 98 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، و هو ما عاينه مكتب المجلس في اجتماعه يوم 30 جانفي، إلا أنّ هذه اللجنة لم تر إلى حدّ كتابة هذه الأسطر النور نظرا لخلاف حول تركيبتها. إذ طالبت حركة النهضة، باسم التمثيل النسبي، بمنصب مقرر اللجنة لنائبها سليم بسباس، وزير المالية في حكومة الجبالي، وهو ما رفضته المعارضة على اعتباره تضاربا للمصالح في لجنة هدفها تقييم السياسات العامة في هذا المجال.

كما تجدر الاشارة الى انّ لجان التحقيق الثلاث[20] المكوّنة منذ بداية المدة النيابية لم تنشر تقريرها أو النتائج الأوليّة التي توصّلت لها.

18- أنظر البطاقات التقييميّة للجان الخاصّة

19- https://majles.marsad.tn/chroniques/2014/vejgQIzQ/jeMeJq2S9C6_E-y2lBCC_P55PeP97VQZD4DENkMD7c6a81124f24d00ad93d40bb?fbclid=IwAR0

20- لجنة التحقيق حول موضوع الفساد المالي والتهرّب الضريبي الذي تمّ الكشف عنه في ما يسمّى "أوراق بنما" و مدى تورّط تونسيين في الموضوع

- لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال
- لجنة التحقيق بخصوص تصنيف تونس ملاذا ضريبيا

مسار انتخابي شديد التعثّر

بعد انتظار طويل، وتأجيلات متعددة، تمّكن مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 30 جانفي 2019[21] من سدّ الشغور في ثلث أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الأصناف الثلاثة المعنية بالتجديد وانتخاب رئيس لها.

إلا أن هيئة الانتخابات هي الهيئة الدستورية المستقلة الوحيدة المكتملة، من بين 5 هيئات دستورية مستقلة. إذ أن المجلس لم يشرع في مسار انتخاب المجالس سوى في اثنتين منها (هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة حقوق الانسان)، في حين ما تزال القوانين المنظمة لهيئتين أخريين منها قيد النقاش إلى غاية الآن.

هذا بالإضافة إلى المحكمة الدستورية، التي لم ينجح مجلس نواب الشعب بعد في انتخاب ثلث تركيبتها، رغم أن الدستور حدّد أجلا لا يتجاوز السنة لإرسائها بعد أول انتخابات تشريعية. وإذا كان فشل الجلسات الانتخابية الأربع التي تمت في الدورة البرلمانية الفارطة يعود إلى عدم تطبيق التوافق، فإن الغريب أن المجلس لم يعقد خلال النصف الأول للدورة الخامسة أي جلسة انتخابية لتدارك ذلك، رغم أهمية وإلحاح المسألة[22].

الهيئة الدستورية	مآل مشروع القانون المحدث للهيئة (المسار التشريعي)	مآل انتخاب تركيبة الهيئة (المسار الانتخابي)
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	تقرّر الإبقاء على الإطار القانوني الحالي المنظم للهيئة	تمّ سدّ الشغور في الهيئة في مطلع الدورة البرلمانية الخامسة
هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	تمّت المصادقة على مشروع القانون المنظم للهيئة خلال الدورة البرلمانية الثالثة	تمّت تصفية المرشحين لعضوية الهيئة في مطلع الدورة البرلمانية الخامسة
هيئة حقوق الإنسان	تمّت المصادقة على مشروع القانون المنظم للهيئة خلال الدورة البرلمانية الرابعة	اللّجنة الانتخابية على وشك النظر في الترشحات المقدّمة لعضوية الهيئة
هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة	ما يزال قيد النظر	لم يتمّ الشروع فيه
هيئة الاتصال السمعي البصري	ما يزال قيد النظر	لم يتمّ الشروع فيه
المحكمة الدستورية	تمّت المصادقة على مشروع القانون المنظم للهيئة خلال الدورة الثانية	تمّ الشروع فيه لم يكتمل بعد نظراً لعدم إحترام التوافق

21- لمزيد من التفاصيل حول الجلسة بإمكانكم الإطلاع على الرابط التالي
https://majles.marsad.tn/2014/chroniques/5c5173bc4f24d00ad93d3f36/

22- تمت برمجة الدور الثاني والثالث يوم 6 مارس، ولم ينل أي مرشح/ة الأغلبية المطلوبة.

المضمون

يحتوي هذا التقرير على مجموعة من المعطيات التي تمّ تجميعها انطلاقا من أعمال الرصد اليومية التي قامت بها المنظمة صلب المجلس و التي ارتأينا تقسيمها كالتالي:

1 - **أشغال اللجان**

- اللجان القارة
- اللجان الخاصة

2 - **أشغال الجلسات العامة**

- الجلسات التشريعية
- الجلسات الرقابية

3 - **مكتب المجلس**

- تركيبة مكتب المجلس
- أهم قرارات مكتب المجلس

4 - **الاخلالات**

اللجان القارة

لجنة الشباب و الشّؤون الثقافية و التربية و البحث العلمي

عدد الاجتماعات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

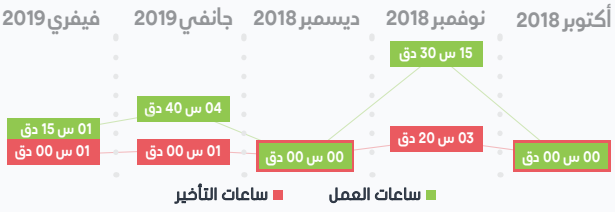

معدلات الحضور

النواب الأكثر حضورا

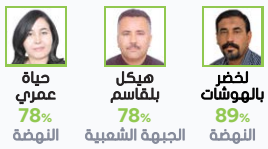

النواب الأكثر تغيبا

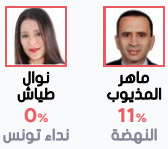

مشاريع القوانين

- مشروع قانون عدد 2018/47 يتعلق بإتمام القانون عدد 11 لسنة 1988 المؤرخ في 25 فيفري 1988 المتعلق بإحداث وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية
- مقترح قانون عدد 2018/36 يتعلق بتثمين التراث الجيولوجي و حمايته

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

عدد الاجتماعات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

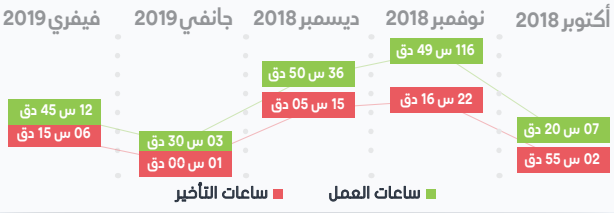

معدلات الحضور

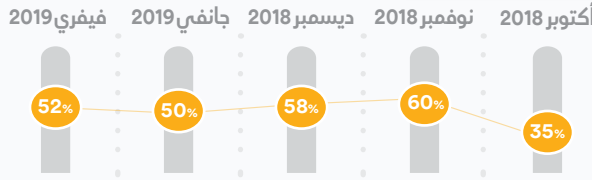

النواب الأكثر حضورا

النواب الأكثر تغيبا

مشاريع القوانين

- 25 اتفاقية قرض
- مشروع قانون عدد 2015/71 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية
- مشروع قانون عدد 2018/74 يتعلق بجبر الأضرار التي تلحق بالمؤسسات الاقتصادية نتيجة الفيضانات
- مشروع قانون عدد 2018/72 المتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2019
- مشروع قانون عدد 2018/73 المتعلّق بقانون الماليّة التكميلي لسنة 2018
- مقترح قانون يتعلق بتعديل الفصل 172 من مجلة التأمين

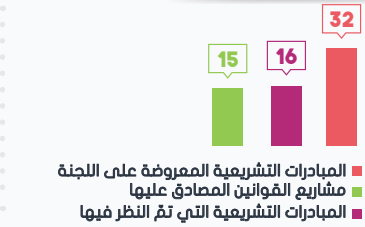

لجنة الحقوق والحريّات والعلاقات الخارجية

عدد الاجتماعات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

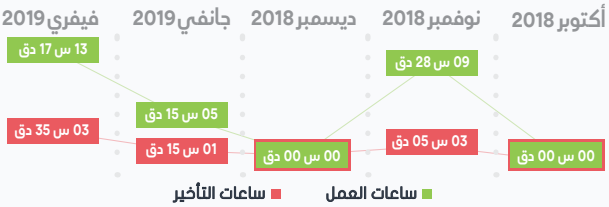

معدلات الحضور

النواب الأكثر حضورا

النواب الأكثر تغيبا

مشاريع القوانين

- مشروع قانون أساسي عدد 2018/25 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية
- مقترح قانون أساسي عدد 2016/73 يتعلّق بتنظيم حالة الطوارئ
- مشروع قانون أساسي عدد 2018/91 يتعلق بتنظيم حالة الطوارئ
- مشروع القانون الأساسي عدد 2018/07 المتعلق بالاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية و جمهورية الصين الشعبية التي تخص بعث مراكز ثقافية
- مشروع القانون الأساسي عدد 88 /2018 والمتعلّق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية لعضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا)

لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

عدد الاجتماعات المنعقدة

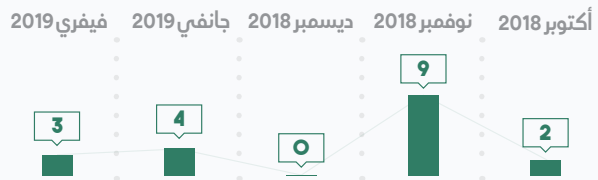

جملة ساعات العمل والتأخير

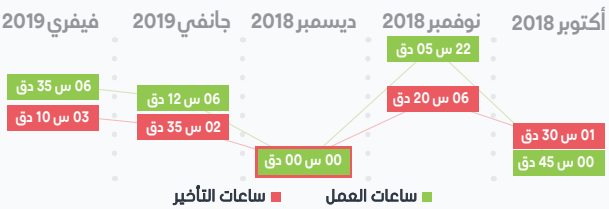

معدلات الحضور

النواب الأكثر حضورا

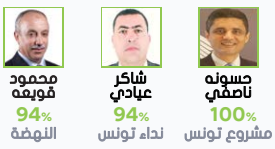

النواب الأكثر تغيبا

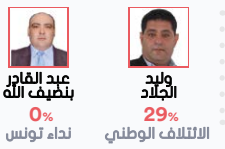

مشاريع القوانين

- مشروع قانون أساسي عدد 2018/63 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء
- مقترح قانون أساسي عدد 2018/19 يتعلق بتنقيح القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء
- مشروع القانون الأساسي عدد 2018/64 المتعلق بضبط مقاييس تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد مقاعدها
- مقترح القانون عدد 58/2018 المتعلق باحداث تعاونية مجلس نواب الشعب

لجنة التشريع العامّ

عدد الاجتماعات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

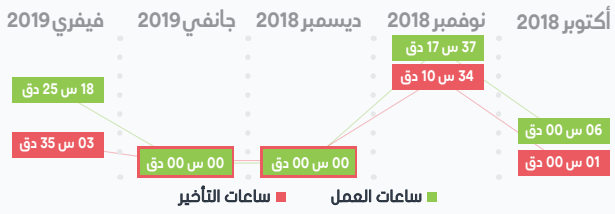

معدلات الحضور

النواب الأكثر حضورا

النواب الأكثر تغيبا

مشاريع القوانين

- مشروع القانون الاساسي عدد 2016/38 المتعلق بضبط اختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والاجراءات المتبعة لديها
- مشروع قانون أساسي عدد 2018/28 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

عدد الاجتماعات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

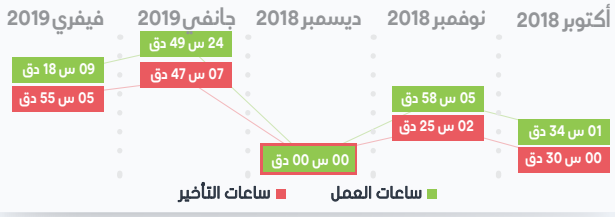

معدلات الحضور

النواب الأكثر حضورا

النواب الأكثر تغيبا

مشاريع القوانين

- مقترح قانون عدد 2018/37 يتعلق بتنقيح أحكام القانون المتعلق بإصدار مجلة السلامة والوقاية من مخاطر الحريق والإنفجار والفزع بالبنايات
- مشروع قانون أساسي عدد 2018/69 يتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة
- مشروع القانون عدد 2018/05 المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط
- مشروع قانون عدد 2013/61 يتعلق بالمصادقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية الخاصة برخصة "برج الخضراء"
- مشروع قانون عدد 2018/49 يتعلق بالنظام الوطني لاعتماد هياكل تقييم المطابقة

لجنة الصحة والشّؤون الاجتماعية

عدد الاجتماعات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

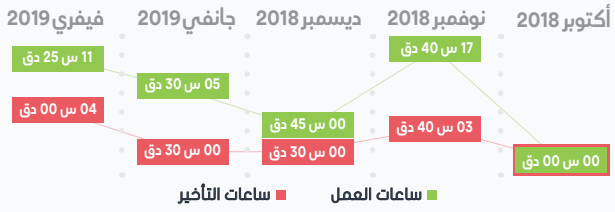

معدلات الحضور

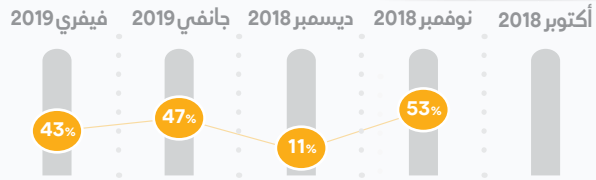

النواب الأكثر حضورا

النواب الأكثر تغيبا

مشاريع القوانين

- مشروع قانون عدد 2018/56 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد للباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي
- مقترح قانون عدد 2018/44 المتعلق بتقيح القانون المنظم للمهن الصيدلية
- مقترح القانون عدد 2018/37 المتعلق بتنقيح أحكام القانون المتعلق بإصدار مجلة السلامة والوقاية من مخاطر الحريق والانفجار والفزع بالبنايات
- مشروع القانون الاساسي عدد 2018/90 المتعلق باتمام مجلة الاحوال الشخصية

لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

عدد الاجتماعات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

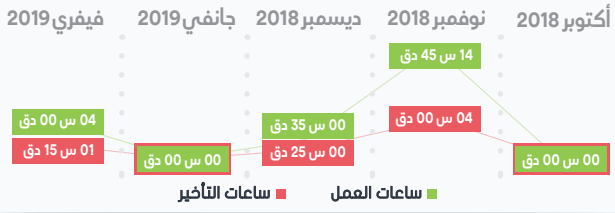

معدلات الحضور

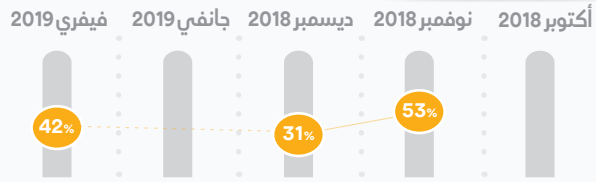

النواب الأكثر حضورا

النواب الأكثر تغيبا

مشاريع القوانين

- مقترح القانون الأساسي عدد 2018/77 المتعلق بوضع اطار قانوني لأجهزة المخابرات و الاستعلامات العامة
- مشروع قانون عدد 06/2019 يتعلق بوضع إجراءات استثنائية لإعادة ترتيب أعوان قوات الأمن الداخلي المتقاعدين والمتوفين والمعاد إدماجهم سنة 2011 المشمولين بأحكام الفصل 52 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة

عدد الاجتماعات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

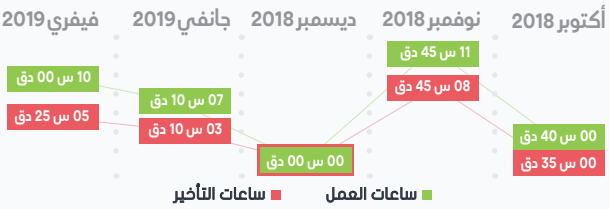

معدلات الحضور

النواب الأكثر حضورا

النواب الأكثر تغيبا

مشاريع القوانين

- المبادرات التشريعية المعروضة على اللجنة
- المبادرات التشريعية التي تمّ النظر فيها
- مشاريع القوانين المصادق عليها

- مشروع قانون عدد 2018/78 المتعلق بسلامة و جودة المنتجات الغذائية و أغذية الحيوانات
- مشروع قانون عدد 2016/34 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية للتنقيب عن المياه
- 4 مشاريع قوانين متعلقة بالموافقة على انضمام تونس إلى اتفاقيات دولية

اللجان الخاصة

اللجنة الانتخابية

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

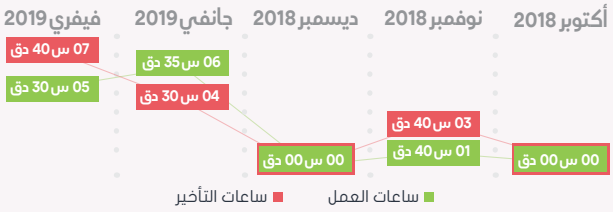

معدلات الحضور

النواب الأكثر حضورا

الناصر الشنوفي
100%
الائتلاف الوطني

النواب الأكثر تغيبا

نجلاء سعداوي	خميس قسيلة	عصام الماطوسي	طارق براق	المنجي حرباوي
0%	0%	10%	10%	10%
نداء تونس	الوفاء للوطن	الائتلاف الوطني	الجبهة الشعبية	نداء تونس

المواضيع المتداول فيها

هيئة حقوق الانسان

- التداول والمصادقة على قرار فتح باب الترشحات لعضوية هيئة حقوق الانسان والقرار المتعلق بنشر السلم التقييمي المعتمد من اللجنة لترتيب المترشحين المقبولين

هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

- الفرز الاداري لملفات الترشح في صنف مختص في الاتصال والاعلام
- ترتيب المترشحين المقبولين ترتيبا تفاضليا طبق السلم التقييمي
- البت في اعتراضات المترشحين

لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

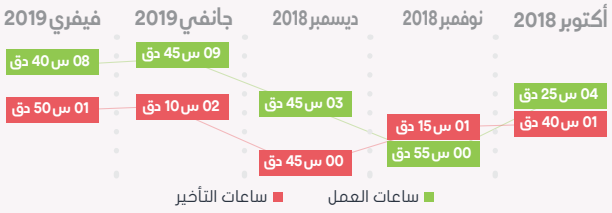

معدلات الحضور

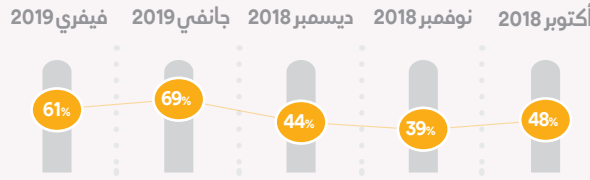

الأطراف المستمع إليها

جهات حكومية	هيئات مستقلة	مؤسسات قضائية	مجتمع مدني	قطاع خاص
5	0	0	1	0

المواضيع المتداول فيها

- تعميم السنوات التحضيرية على المدارس الابتدائية
- نظام ومراكز تكوين الأطفال مرضى التوحّد
- ظاهرة الادمان الرقمي والانقطاع المدرسي لدى الأطفال
- الأحداث التي جدت في "المدرسة القرآنية" بالرقاب
- استراتيجية الوزارة لتحسين وضعية المرأة الريفية
- متابعة تنفيذ قانون القضاء على العنف ضدّ المرأة
- التعرف على رابطة الناخبات التونسيات وأنشطتها
- أزمة قطاع التعليم الثانوي و مال المفاوضات مع النقابة

لجنة الأمن والدفاع

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

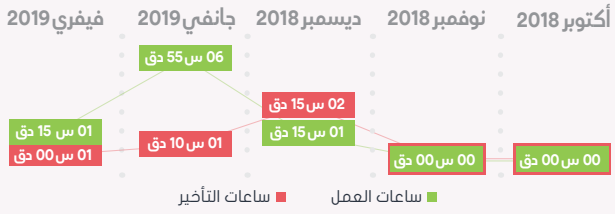

معدلات الحضور

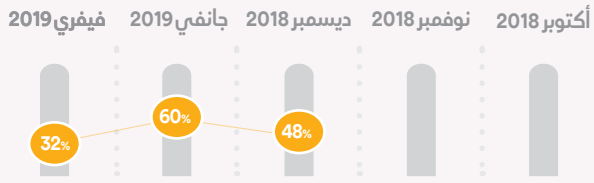

الأطراف المستمع إليها

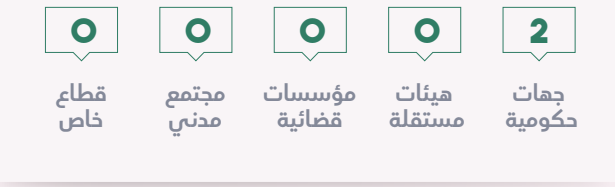

المواضيع المتداول فيها

- الأحداث الإرهابية الحاصلة بالبلاد
- التعرف على اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ومهامها
- مشروع القانون المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ

لجنة شهداء الثورة وجرحاها و تنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

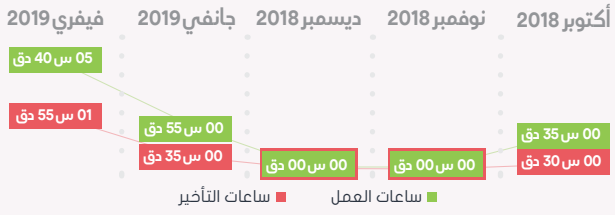

معدلات الحضور

الأطراف المستمع إليها

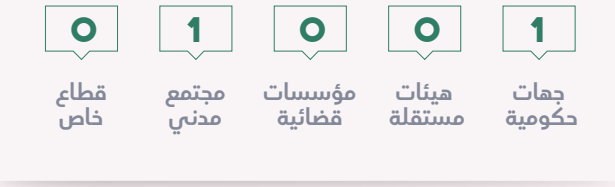

المواضيع المتداول فيها

- مدى تقدم ملف شهداء وجرحى الثورة
- ملف العدالة الانتقالية

لجنة التنمية الجهوية

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

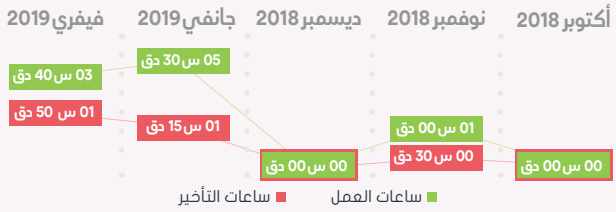

معدلات الحضور

الأطراف المستمع إليها

المواضيع المتداول فيها

- التقييم المرحلي للمخطط التنموي 2016-2020
- تقييم البرامج التنموية
- برنامج "إرادة" لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة
- كيفية دعم البلديات حديثة الإحداث في اعداد مخططاتها ومشاريعها التنموية
- التمييز الايجابي و التنمية المندمجة

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

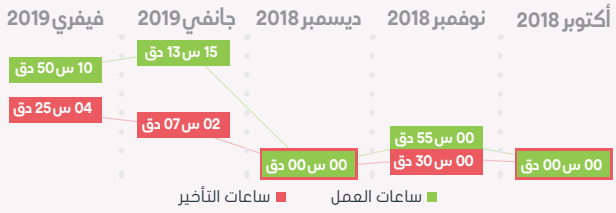

معدلات الحضور

الأطراف المستمع إليها

المواضيع المتداول فيها

- التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد لسنة 2017
- وضعية امتياز استغلال حقل "حلق المنزل"
- التقرير السنوي العام عدد 31 لدائرة المحاسبات
- إصلاح الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية
- الوضعية الراهنة للشركة التونسية للكهرباء والغاز

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

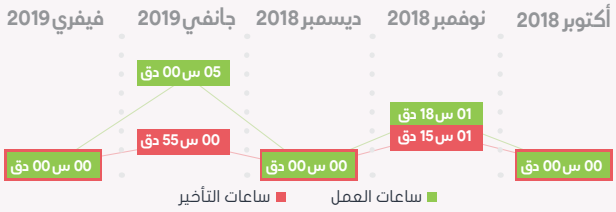

معدلات الحضور

الأطراف المستمع إليها

المواضيع المتداول فيها

- الحوار الوطني للشباب
- علاقة التونسيين المقيمين بالخارج بالديوانة
- تطوير علاقة النواب المنتخبين بالخارج مع البعثات الديبلوماسية
- اشكاليات تسجيل الناخبين التونسيين المقيمين خارج حدود الوطن

لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

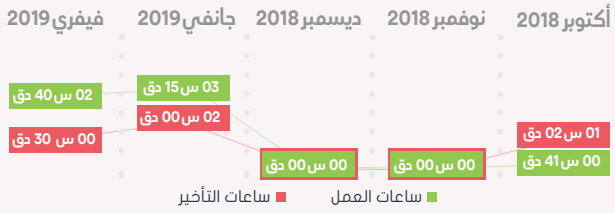

معدلات الحضور

الأطراف المستمع إليها

المواضيع المتداول فيها

- وضعية حاملي الاعاقة والصعوبات التي تواجه القطاع

الجلسة العامة

الجلسات العامة التشريعية

عدد الاجتماعات المنعقدة

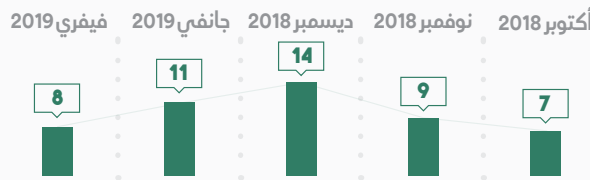

جملة ساعات العمل والتأخير

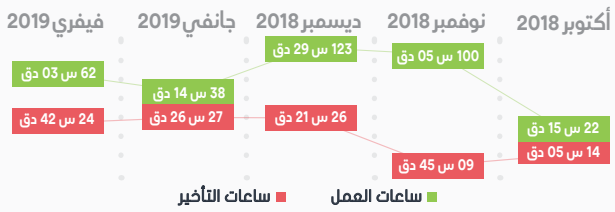

الحضور والمشاركة في التصويت

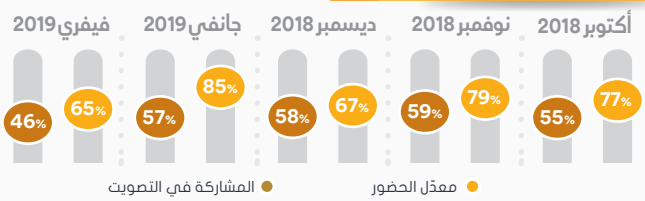

النواب الأكثر حضورا

سامية عبو
100%
الديمقراطية

النواب الأكثر تغيبا

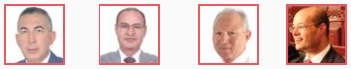

كمال دوادي 4% نداء تونس
رضا شرف الدين 15% نداء تونس
الطاهر فضيل 28% الائتلاف الوطني
بلقاسم دخيلي 28% مشروع تونس

مشاريع القوانين

الجلسات العامة الرقابية

عدد الجلسات المنعقدة

جملة ساعات العمل والتأخير

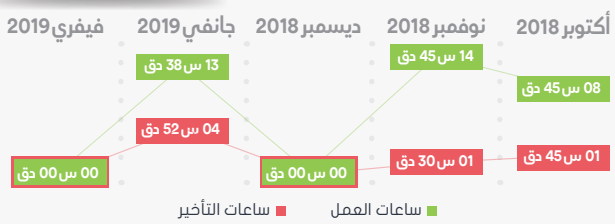

الأسئلة الشفاهية

النواب الأكثر طرحا للأسئلة الشفاهية

عماد الدايمي 14
سامية عبو 9
ليليا يونس كسيبي 9

الوزراء الأكثر تلقيا للأسئلة الشفاهية

وزير الفلاحة 13
وزير الشؤون الاجتماعية 12
وزير التجارة 10

98
مجموع الأسئلة المطروحة

180
نائب لم يطرحوا أسئلة

ترتيب الكتل حسب طرح الأسئلة الشفاهية

الكتلة الديمقراطية	غير المنتمين	حركة النهضة	الإئتلاف الوطني
33 سؤالا	11 أسئلة	24 سؤالا	15 سؤالا
2.75 سؤال/نائب	1 سؤال/نائب	0.35 سؤال/نائب	0.34 سؤال/نائب

نداء تونس	الجبهة الشعبيّة	مشروع تونس	الولاء للوطن
13 سؤالا	4 أسئلة	0 سؤالا	0 سؤالا
0.31 سؤال/نائب	0.26 سؤال/نائب	0 سؤال/نائب	0 سؤال/نائب

مكتب المجلس

تركيبة مكتب المجلس

عبد الفتاح مورو
النائب الأوّل لرئيس المجلس

محمد الناصر
الرئيس

فوزية بن فضة
النائبة الثانية لرئيس المجلس

فريدة عبيدي
مساعدة الرئيس المكلّفة بشؤون التّشريع

ابراهيم ناصف
مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع الحكومة ورئاسة الجمهورية

كلثوم بدرالدين
مساعدة الرئيس المكلفة بالعلاقات مع السلطة القضائية والهيئات الدستورية

محمد سعيدان
مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية

أسامة علية الصغير
مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني

عبد الرؤوف الماي
مساعد الرئيس المكلف بالتونسيين بالخارج

فيصل خليفة
مساعد الرئيس المكلف بالإعلام والاتصال

شكيب باني
مساعد الرئيس المكلّف بالتصرف العام

نزار عمامي
مساعد الرئيس المكلف بالرقابة على تنفيذ الميزانية

غازي الشواشي
مساعد الرئيس المكلف بشؤون النواب

أهم قرارات مكتب المجلس

28 اجتماع مكتب مجلس

13 قرار معاينة استقالة أو انضمام نواب لكتل

02 محاضر اجتماع غير منشورة

11 أكتوبر 2018

- دعوة للجنة توافقات حول **المحكمة الدستورية** يوم 19 أكتوبر 2018
- عقد جلسة عامة لمواصلة **انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية** يوم 23 أكتوبر 2018
- مراسلة **الهيئات الدستورية** لطلب تقديم **تقاريرها السنوية** وعرضها على الجلسة العامة

1 نوفمبر 2018

مراسلة **رئاسة الحكومة** حول ما أنجته من إجراءات في ما يتعلق **بهيئة الحقيقة والكرامة**، على ضوء مراسلة رئاسة المجلس في هذا الصدد (بخصوص تصويت التصويت على التمديد للهيئة)

06 ديسمبر 2018

تكليف مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع الحكومة ورئاسة الجمهورية بالاتصال برؤساء **اللجان التحقيق** لحثهم على **تقديم تقاريرهم** الى مكتب المجلس

03 جانفي 2019

رفض طلب سحب الثقة من **وزير التكنولوجيا والاتصال** المقدّم الى مكتب المجلس في 06 ديسمبر من حيث الشكل

21 جانفي 2019

توجيه رسالة لرئاسة الحكومة تتضمن توضيحات حول **الصلاحيات الموكولة للمجلس** وفقا للقانون الأساسي المتعلق بإرساء **العدالة الانتقالية** وتنظيمها على اثر المراسلة الواردة من رئاسة الحكومة تتعلق بطلب هيئة الحقيقة والكرامة نشر قرار صادر عن المجلس يتعلق بضبط إجراءات الأعمال الختامية وإجراءات التصفية

14 فيفري 2019

مراسلة رؤساء اللجان لاعلامهم **بعدم عقد اجتماعات اللجان بالتوازي مع أشغال الجلسات العامة**

الاخلالات

حصيلة الاخلالات
البوصلة
مرصد مجلس
الشفافية
عدد اجتماعات اللجان التي لم يتم الاعلان عنها
15
محاضر جلسات اللجان غير المنشورة
113
قائمات الحضور في اللجان غير المنشورة
35
قائمات الحضور في الجلسات العامة غير المنشورة
17
نتائج التصويت مشاريع القوانين غير المنشورة
11
تعطيل العمل التشريعي
102 ساعات التاخير في الجلسة العامة
212 ساعات التاخير في اللجان
47 اللجان المنعقدة بالتوازي مع الجلسة العامة
الغيابات
نسب الغياب حسب الكتل
نداء تونس 59%
الجبهة الشعبية 58%
الائتلاف الوطني 56%
الولاء للوطن 55%
كتلة الحرة لحركة مشروع تونس 51%
حركة النهضة 40%
الكتلة الديمقراطية 38%
النواب الأكثر تغيبا في الجلسات العامة
كمال ذوادي 4% نداء تونس
رضا شرف الدين 15% نداء تونس
الطاهر فضيل 28% الائتلاف الوطني
بلقاسم دخيلي 28% مشروع تونس
النواب الأكثر تغيبا في اللجان
كمال ذوادي 0% نداء تونس
عبد القادر بنضيف الله 0% نداء تونس
هاجر العروسي 0% مشروع تونس
محمد الطرودي 0% مشروع تونس
اخلالات الدور التمثيلي
4/5 أشهر دون أسبوع جهات
جلسات التوافقات
5 مشاريع القوانين التي مرّت بجلسات التوافقات
اخلالات أخرى
50 الجمع بين طريقتين من التصويت